

(ج) أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في الحالة الاقتصادية لغامبيا وفي تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص بتقديم المساعدة الاقتصادية لذلك البلد في موعد يتيح للجمعية العامة النظر فيه في دورتها الثامنة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٦٠/٣٧ - تقديم المساعدة إلى ليسوتو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٠٢ (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ الذي كان مما قام به المجلس فيه أن أعرب عن القلق إزاء الحالة الخطيرة الناشئة عن إغلاق جنوب افريقيا بعض مراكز الحدود بين جنوب افريقيا وليسوتو بهدف إرغام ليسوتو على الاعتراف بياتوستان الترانسكي ،

وإذ تشن على قرار حكومة ليسوتو عدم الاعتراف بالترانسكي امتثالا لقرارات الأمم المتحدة ، لاسيما قرار الجمعية العامة ٦/٣١ ألف المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ،

وإذ تدرك كل الإدراك أن قرار حكومة ليسوتو عدم الاعتراف بالترانسكي قد فرض عبئا اقتصاديا خاصا على شعبها ،

وإذ تؤيد بقوة النداءات الواردة في قرارات مجلس الأمن ٤٠٢ (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٤٠٧ (١٩٧٧) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، وفي قرارات الجمعية العامة ٩٨/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٢٨/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٣٠/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٩٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والقرار ٢١٩/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، والنداءات الموجهة من الأمين العام ، والتي تدعو جميع الدول والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى المساهمة بسخاء في برنامج المساعدة الدولي لتمكين ليسوتو من الاضطلاع بتنميتها الاقتصادية وتعزيز قدرتها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة تنفيذا كاملا ،

وقد درست تقرير الأمين العام^(٧٦) ، الذي أرفق به تقرير البعثة التي أوفدها إلى لسوتو ، استجابة لقرار الجمعية العامة

والتقنية والمادية لتنفيذ المشاريع والبرامج الموصى بها في مرفق تقرير الأمين العام :

٦ - تحث الدول الأعضاء ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ، والهيئات الإقليمية والأقليمية ، والمؤسسات الاثمانية والمالية الدولية ، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، على الاستجابة بسخاء لحاجات غامبيا في مؤتمر المائدة المستديرة الذي سيعقد في بانجول في أوائل عام ١٩٨٣ :

٧ - ترجو من المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة - وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الاثماني ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية - أن تزيد برامجها الحالية والمستقبلية لمساعدة غامبيا ، وأن تتعاون على نحو وثيق مع الأمين العام في تنظيم برنامج مساعدة دولي فعال ، وأن توافيه دوريا بتقارير عما اتخذته من خطوات وعما وفرته من موارد لمساعدة ذلك البلد :

٨ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الاثماني ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن تعرض على هيئات إدارتها الاحتياجات الخاصة لغامبيا للنظر فيها ، وإلى أن تقدم تقارير عما تتخذه تلك الهيئات من قرارات إلى الأمين العام في الوقت المناسب كي تنظر في المسألة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين :

٩ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد الضرورية لبرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية لغامبيا ؛

(ب) أن يبقي الحالة في غامبيا قيد الاستعراض المستمر ، وأن يبقي على اتصال وثيق بالدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٣ بمركز البرنامج الخاص بتقديم المساعدة الاقتصادية لغامبيا ؛

- ١ - تعرب عن قلقها للصعوبات التي تواجهها حكومة ليسوتو نتيجة لقرارها عدم الاعتراف بما يسمى بالترانسكي المستقل :
- ٢ - تؤيد كل التأييد تقييم الحالة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام^(٣٦) :
- ٣ - تحييط علما باحتياجات ليسوتو ، كما يصفها تقرير الأمين العام ، للاضطلاع بما تبقى من برنامجها الائتماني ، ولتنفيذ ما تستلزمه الحالة السياسية الراهنة في المنطقة من مشاريع ، وتقليل اعتمادها على جنوب افريقيا ؛
- ٤ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذته من تدابير لتنظيم برنامج دولي للمساعدة الاقتصادية لليسوتو ؛
- ٥ - تلاحظ مع التقدير ما أبداه المجتمع الدولي حتى الآن من استجابة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لليسوتو ، مما مكنها من المضي في تنفيذ أجزاء من البرنامج الموصى به ؛
- ٦ - تكرّر نداءها إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وسائر الهيئات الحكومية الدولية لتقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى ليسوتو لتنفيذ العديد غير الممول بعد من المشاريع والبرامج المحددة في تقرير الأمين العام ؛
- ٧ - تطلب إلى الدول الأعضاء والوكالات والمنظمات والمؤسسات المالية المختصة تقديم المساعدة إلى ليسوتو لتمكينها من بلوغ درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأغذية ؛
- ٨ - تطلب أيضا إلى الدول الأعضاء تقديم جميع المساعدات الممكنة إلى ليسوتو لكفالة تزويدها بإمدادات كافية ومنظمة من النفط من أجل تلبية احتياجاتها الوطنية ؛
- ٩ - تطلب كذلك إلى الدول الأعضاء مساعدة ليسوتو في تطوير شبكتها الداخلية لكل من الطرق البرية والمخطوط الجوية ، وتطوير مواصلاتها الجوية مع سائر العالم ؛
- ١٠ - تثني على جهود حكومة ليسوتو الرامية إلى إدماج المرأة على نحو أكمل في جهودها الائتمانية ، وترجو من الأمين العام أن يتشاور مع الحكومة بشأن نوع ومقدار المساعدات التي ستحتاج إليها لبلوغ هذا الهدف ؛
- ١١ - توجه انتباه المجتمع الدولي إلى اجتماع المنحين الذي عقد في ليسوتو في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، وإلى مؤتمر القطاع الزراعي المعقد في ليسوتو في الفترة من
- ٢١٩/٣٦ ، لاستعراض الحالة الاقتصادية والتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لليسوتو ،
- وإذ تلاحظ الأولوية التي تعطيها حكومة ليسوتو لرفع مستويات إنتاج الأغذية عن طريق زيادة الإنتاجية ، مما يقلل من اعتماد البلد على جنوب افريقيا في الواردات الغذائية ،
- وإذ تدرك أن الأسعار المرتفعة التي تدفعها ليسوتو لواردها من المنتجات النفطية من جراء حظر النفط المفروض على جنوب افريقيا قد صارت عائقا خطيرا أمام تنمية البلد ،
- وإذ تسلّم ، فيما يتصل بعمليات الحظر هذه ، بالتزام المجتمع الدولي بمساعدة بلدان مثل ليسوتو تتصرف على نحو يديم ميثاق الأمم المتحدة وتمثل لقرارات الجمعية العامة ،
- وإذ تشير إلى قرارها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٩٧/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا ،
- وإذ تلاحظ ، في هذا الصدد ، الوضع الجغرافي السياسي لليسوتو الذي يستلزم إقامة صلات جوية وصلات سلكية ولاسلكية ، على وجه السرعة ، مع البلدان الافريقية المجاورة وسائر العالم ،
- وإذ تأخذ في اعتبارها حاجة ليسوتو إلى شبكة وطنية من الطرق من أجل تميمتها الاجتماعية والاقتصادية المخططة ولتقليل اعتمادها على شبكة جنوب افريقيا ، للوصول إلى عدة مناطق من البلد تأثرت بفرض جنوب افريقيا قيودا على السفر ،
- وإذ تحييط علما بمشاكل ليسوتو الخاصة المرتبطة بتوظيف أعداد كبيرة من رجالها القادرين على العمل في جنوب افريقيا ،
- وإذ تحييط علما أيضا بالأولوية التي أعطتها حكومة ليسوتو لمشكلة استيعاب الجبل الناشئ في الاقتصاد ، فضلا عن استيعاب العمال المهاجرين العائدين من جنوب افريقيا ،
- وإذ ترحب بما اتخذته حكومة ليسوتو من إجراءات لزيادة فعالية استخدام المرأة في عملية التنمية عن طريق تشجيع مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد ،
- وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا أن ليسوتو ليست بلدا غير ساحلي فقط بل هي أيضا من أقل البلدان نموا وأشدّها تأثرا ،
- وإذ تشير إلى قرارها ٩٨/٣٢ الذي كان مما قامت به فيه أن سلّمت بأن استمرار تدفق اللاجئين من جنوب افريقيا يفرض عبئا إضافيا على ليسوتو ؛

١٩٨٣ . بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية ليسوتو :

(هـ) أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في الحالة الاقتصادية ليسوتو وفي تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد . في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها القادمة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٦١/٣٧ - تقديم المساعدة إلى موزامبيق

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار حكومة موزامبيق بتنفيذ الجزاءات الإلزامية المفروضة على النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ ،

وإذ تسلم بما قدمته موزامبيق من تضحيات اقتصادية كبيرة ، لها تأثيرات معاكسة باقية على اقتصادها ، نتيجة لتنفيذ قرارها بإعمال الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة لإغلاق حدودها مع روديسيا الجنوبية ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ ، الذي ناشد فيه المجلس جميع الدول أن تقدم مساعدات مالية وتقنية ومادية لتمكين موزامبيق من تنفيذ برنامجها للتنمية الاقتصادية ، وطلب من الأمين العام أن ينظم ذلك فورا بالتعاون مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق ما ذكر في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٩^(٧٧) من خسائر في الأرواح وتدمير للهياكل الأساسية الضرورية مثل الطرق ، والسكك الحديدية ، والجسور ، والمنشآت النفطية ، ومنشآت الإمداد بالكهرباء ، والمدارس ، والمستشفيات ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٤٣/٣١ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٩٥/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٢٦/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٢٩/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٩٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢١٥/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون

٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، ونحث الدول الأعضاء والوكالات والمنظمات المختصة على تقديم المساعدة إلى ليسوتو وفقا للنتائج التي أسفر عنها هذان الاجتماعان :

١٢ - توجه أيضا انتباه المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٠٧ (١٩٧٧) بقصد تسهيل توجيه التبرعات إلى ليسوتو :

١٣ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن توجه انتباه هيئات إدارتها من جديد إلى الاحتياجات الخاصة ليسوتو وإلى أن تقدم إلى الأمين العام في موعد أقصاه ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٣ تقارير عما تتخذه من خطوات :

١٤ - ترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام في تنظيم برنامج دولي فعال لتقديم المساعدة إلى ليسوتو وأن تقدم إليه تقارير دورية عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحها لمساعدة ذلك البلد :

١٥ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لتنظيم برنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى ليسوتو :

(ب) أن يتشاور مع حكومة ليسوتو بشأن مسألة العمال المهاجرين العائدين من جنوب أفريقيا ، وأن يقدم تقريرا عن نوع المساعدات التي تلزم للحكومة لإقامة مشاريع تقوم على الاستخدام الكثيف لليد العاملة ، وذلك لمعالجة أمر استيعاب هؤلاء العمال في الاقتصاد :

(ج) أن يكفل اتخاذ الترتيبات المناسبة ، المالية والمتصلة بالميزانية ، لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لتقديم المساعدة إلى ليسوتو ، ولتعبئة المساعدة :

(د) أن يبقي الحالة في ليسوتو قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وسيق بالدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في دورته العادية الثانية لسنة